Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 4, October - December 2024
Page No: 235-248
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

البطالة المقنعة وأثرها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي

سدينه اللافي عبدالله أسديرة *
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Disguised Unemployment and Its Impact on Productivity and Economic Growth

*Sadina Al-Lafi Abdullah Asdira
Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Walid, Bani Walid, Libya

*Corresponding author: sdyntasdyrt@gmail.com

Received: August 23, 2024	Accepted: October 25, 2024	Published: November 28, 2024

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير البطالة المقنعة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في ليبيا، من خلال استكشاف العلاقة بين معدلات البطالة المقنعة وكفاءة الأداء الاقتصادي في المؤسسات الحكومية والقطاع العام، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من عينة مكونة من 359 فردًا عبر استبيان إلكتروني. توصلت الدراسة إلى أن البطالة المقنعة تشكل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ليبيا، حيث تؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية وزيادة النفقات التشغيلية دون تحقيق عوائد إنتاجية متناسبة، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية واضحة بين ارتفاع معدلات البطالة المقنعة والنمو الاقتصادي في ليبيا، حيث تعيق هذه الظاهرة تحقيق نمو اقتصادي مستدام. أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية جريئة لمعالجة مشكلة البطالة المقنعة، تتضمن تحسين السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتوظيف الحكومي، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: البطالة المقنعة، النمو الاقتصادي، الإنتاجية، القطاع العام.

Abstract:

This study aimed to clarify the impact of disguised unemployment on productivity and economic growth in Libya, by exploring the relationship between disguised unemployment rates and the efficiency of economic performance in government institutions and the public sector. This study relied on the descriptive analytical approach, as data were collected from a sample of 359 individuals via an E' questionnaire. The study concluded that disguised unemployment poses a major challenge to achieving sustainable economic growth in Libya, as it leads to low levels of productivity and increased operating expenses without achieving commensurate productivity returns. The study also indicated a clear negative relationship between high rates of disguised unemployment and economic growth in Libya, as this phenomenon hinders the achievement of sustainable economic growth. The study recommended the need to take bold reform measures to address the problem of disguised unemployment, including improving economic policies related to

government employment, and enhancing cooperation between the public and private sectors.

Keywords: Disguised unemployment, Economic growth, Productivity, Public sector.

مقدمة:

البطالة المقنعة تفرض نفسها كأكثر الظواهر الاقتصادية إشكالية، حيث تُشير إلى توظيف الأفراد في أعمال لا تُناسب مؤهلاتهم أو لا تتطلب الجهد الذي يمكنهم تقديمه، مما يؤدي إلى عدم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من قدراتهم وإمكانياتهم، في الحالة الليبية، تتفاقم مشكلة البطالة المقنعة بسبب تضخم الكادر الوظيفي في القطاع العام، والاعتماد الواسع على الاقتصاد غير الرسمي، هذا الوضع يؤثر سلباً على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث تستهلك موارد الدولة في دفع رواتب دون مقابل إنتاجي فعال، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر البطالة المقنعة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في ليبيا، مع التركيز على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في معالجة هذه الظاهرة (ابراهيم، 2020).

تاريخيًا، اعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط، والذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في البلاد، ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على عائدات النفط أدى إلى إهمال تطوير القطاعات الأخرى، مما تسبب في ضعف الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على توفير فرص عمل كافية ومتنوعة للمواطنين، وعلاوة على ذلك، أدت الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا في السنوات الأخيرة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، حيث تأثرت الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتدهورت البنية التحتية، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي، في هذا السياق، لجأت الحكومة إلى توسيع القطاع العام كمحاولة لامتصاص البطالة، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تحقق النتائج المرجوة، بل أسهمت في خلق بطالة مقنعة زادت من أعباء الدولة المالية دون تحسين الإنتاجية.

تشير تقارير البنك الدولي لعام 2023 إلى أن نسبة البطالة في ليبيا ارتفعت إلى 19.6%، مع توظيف أكثر من 85% من السكان النشطين في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي، كما شهد الاقتصاد الليبي انكماشًا بنسبة 2.1% في عام 2022، وسط تضخم كبير في الأسعار، ووفقًا لإحصائيات وزارة العمل والتأهيل، يبلغ عدد الباحثين عن العمل 340.9 ألف شخص، منهم 44% من الذكور و56% من الإناث، كما تشير البيانات إلى أن نسبة المؤهلين الباحثين عن العمل تبلغ 58%، ما يعكس التحدي الكبير في ملاءمة الوظائف المتاحة مع مهارات ومؤهلات الأفراد، هذه الأرقام تسلط الضوء على حجم مشكلة البطالة المقنعة وتأثيرها على الاقتصاد الليبي (البنك الدولي، 2023).

إن استمرار مشكلة البطالة المقنعة في ليبيا يُعد تحديًا كبيرًا أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فالتوظيف في وظائف لا تتناسب مع مؤهلات العاملين يؤدي إلى ضعف الأداء والإنتاجية، ويُضعف قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة، كما أن التوظيف المفرط في القطاع العام يثقل كاهل ميزانية الدولة، حيث تُخصص نسبة كبيرة من الميزانية لدفع رواتب الموظفين دون تحقيق قيمة اقتصادية مضافة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الإنتاجية الناتج عن البطالة المقنعة يُعيق قدرة الاقتصاد الليبي على المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي، ويُقلل من فرص جذب الاستثمارات الأجنبية، التي تُعد ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (ارميص، 2013).

اشكالية الدراسة

تُعاني ليبيا من ظاهرة البطالة المقنعة التي أصبحت من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث يعتمد القطاع العام الليبي على توظيف أعداد كبيرة من العاملين في وظائف غير ملائمة لمؤهلاتهم، أو لا تستغل قدراتهم وإمكاناتهم بشكل فعال، هذا الوضع يؤدي إلى عدم استغلال الموارد البشرية المتاحة، ويضعف الأداء العام للقطاعين العام والخاص، مما يُعوق التنمية الاقتصادية ويُساهم في تفاقم مشكلات أخرى مثل ضعف البنية التحتية، وتدني مستوى الخدمات، وزيادة الأعباء المالية على الدولة، بالنظر إلى أن أكثر من 85% من القوى العاملة في ليبيا مُوظفون في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي، ومع

ارتفاع معدلات البطالة الرسمية وغير الرسمية، فإن ظاهرة البطالة المقنعة تمثل تحديًا هيكليًا يتطلب حلولاً جذرية.

لذلك فإن اشكالية هذه الدراسة تدور حول التساؤل الرئيسي التالي: ما اثر البطالة المقنعة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

أسئلة الدراسة

1. ما اثر البطالة المقنعة على كفاءة واستدامة النمو الاقتصادي في ليبيا؟
2. ما العلاقة بين انتشار البطالة المقنعة ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا؟
3. ما هي التحديات التي تواجه اصلاح مشكلة البطالة المقنعة في ليبيا؟

أهداف الدراسة

1. تحليل تأثير البطالة المقنعة على كفاءة واستدامة النمو الاقتصادي في ليبيا.
2. استكشاف العلاقة بين انتشار البطالة المقنعة ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا.
3. تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه جهود إصلاح مشكلة البطالة المقنعة في ليبيا.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من قدرتها على سد الفجوة البحثية في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بظاهرة البطالة المقنعة في سياق اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد الليبي، تساهم الدراسة في إغناء الفهم النظري لظاهرة البطالة المقنعة، من خلال استكشاف العوامل الهيكلية والإدارية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، مثل النفط، وبالاعتماد على التحليل الاقتصادي العميق، تقدم هذه الدراسة إطارًا نظريًا جديدًا يساعد في تفسير العلاقات المعقدة بين سياسات التوظيف الحكومية، وإنتاجية العمل، والنمو الاقتصادي في البلدان النامية

الأهمية العملية

تكتسب هذه الدراسة أهمية قصوى في رسم سياسات اقتصادية فعّالة تهدف إلى معالجة البطالة المقنعة وتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي في ليبيا، من خلال تقديم توصيات مبنية على تحليل شامل وموضوعي، تساعد الدراسة صُنّاع القرار في الحكومة الليبية والقطاع الخاص على اتخاذ خطوات مدروسة للتغلب على التحديات الاقتصادية التي تُواجه البلاد، تُقدم الدراسة حلولًا عملية لتقليص حجم القطاع العام، وإعادة هيكلة الوظائف الحكومية، وتحسين بيئة العمل بما يضمن زيادة كفاءة العمالة واستغلال مهاراتها بشكل أفضل

فرضيات الدراسة

1. هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مستويات البطالة المقنعة وكفاءة النمو الاقتصادي في ليبيا.
2. تؤثر البطالة المقنعة تأثيرًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية على مستويات الإنتاجية في المؤسسات الحكومية الليبية.
3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين انتشار البطالة المقنعة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري

المبحث الاول: الدراسات السابقة عن البطالة المقنعة

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

دراسة إبراهيم (2020) تعد نموذجًا هامًا لفهم ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي في محافظة المنيا بمصر، حيث تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى وجود البطالة المقنعة في بعض الجهات الحكومية الضرورية، وقد اعتمدت على منهج دراسة الحالة الذي جمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي، استخدمت الدراسة البيانات الثانوية المتاحة في التعدادات السكانية والمسوح والنشرات الدورية، إلى جانب دليل المقابلة والملاحظة المباشرة، من خلال هذه الأدوات، تمكنت الدراسة من الكشف عن جوانب مهمة تتعلق

بكيفية توزيع الموظفين على الأعمال والمهام الوظيفية، وتأثير المكّنة والحاسب الآلي على تخفيف الأعباء الوظيفية، من أهم نتائج هذه الدراسة هو كشفها عن وجود عجز حقيقي في الوظائف التخصصية، يقابله فائض في الوظائف غير التخصصية، مما يعكس سوء التوظيف في القطاع الحكومي، يعكس هذا الوضع استمرار التصورات القديمة حول القطاع الحكومي بالرغم من التغيرات الإيجابية التي شهدها (إبراهيم، 2020).

أما دراسة صادق (2021) فتتناول ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع العام القطري من منظور مختلف، حيث تربطها بالتنمية البشرية التي تُعد من ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، تركز الدراسة على تأثير البطالة المقنعة على إنتاجية الموارد البشرية القطرية، مع الإشارة إلى تحديات تفضيل الموارد البشرية الأجنبية على الوطنية، تأتي أهمية الدراسة من مساهمتها في التراكم المعرفي حول موضوع البطالة المقنعة والتنمية المستدامة، ومن دورها في توفير نتائج تطبيقية تساعد صناع القرار في وضع استراتيجيات مناسبة للتعامل مع قوانين العمل وسياسات التوظيف، اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي باستخدام المصادر الثانوية من المعلومات المنشورة والتقارير والدراسات الأكاديمية، مما يمنحها إطارًا شاملًا لفهم تأثيرات البطالة المقنعة على التنمية المستدامة في قطر (صادق، 2021).

دراسة عيسى (2021) تقدّم مقاربة اقتصادية تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1980 إلى 2012، الدراسة اعتمدت على تقدير علاقة "Okun" المطورة من قبل Gordon عام 1984، حيث تم تفكيك السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة باستخدام مرشح بريسكوت، إلى جانب استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرين، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأجل القصير في ليبيا، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي في هذا البلد لا يساهم في تقليل معدلات البطالة، وهو ما يتعارض مع الافتراضات التقليدية لقانون أوكن (عيسى، 2021).

في دراسة (Yanthiani, 2023)، يتم التركيز على معدل البطالة المفتوحة كأداة قياس لمعرفة مستوى العمالة التي لا يتم امتصاصها من قبل سوق العمل، أظهرت الدراسة أن معدل البطالة المفتوحة قد شهد انخفاضًا من 7.07٪ إلى 6.49٪ خلال عام واحد، وهو ما يشير إلى تحسن طفيف في سوق العمل، على الرغم من هذا الانخفاض، لا تزال البطالة تُشكل مشكلة رئيسية تستدعي الدراسة والتحليل المستمرين، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على منهج البحث النوعي باستخدام نهج التفكير الاستنتاجي، وهو ما أتاح لها تقديم تفسير عميق للعوامل المساهمة في البطالة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن البطالة تُعزى إلى عوامل متعددة، منها عدم توفر عدد كافٍ من الوظائف مقارنة بعدد الباحثين عن عمل، بالإضافة إلى ذلك، تطرقت الدراسة إلى عدم توافق مهارات الباحثين عن عمل مع متطلبات سوق العمل، مما يزيد من صعوبة توظيفهم، وأشارت كذلك إلى مشكلة نقص المعلومات الفعالة حول سوق العمل، والتي تعيق الباحثين عن العمل من العثور على الفرص المتاحة التي تناسب مهاراتهم.

هذه النتائج تُسلط الضوء على أهمية وجود توافق بين مهارات القوى العاملة واحتياجات سوق العمل، وكذلك ضرورة تحسين وسائل التواصل بين الباحثين عن العمل وأرباب العمل، كما تؤكد الدراسة على ضرورة وجود سياسات حكومية فعالة تهدف إلى تحسين مهارات القوى العاملة وضمان توفير المعلومات اللازمة للباحثين عن عمل، بهدف تقليل معدلات البطالة وتعزيز امتصاص سوق العمل للعمالة المتاحة.

ومن جهة أخرى، قدمت دراسة عمر (2020) تحليلاً للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمدت الدراسة على نموذج متجه الانحدار الذاتي واختبار جرانجر للسببية لقياس هذه العلاقة، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبي للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة، حيث تعكس النتائج حساسية البطالة للتغيرات في النمو الاقتصادي، مع وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى البطالة، وهو ما يعزز من فرضية "أوكن" بخصوص العلاقة بين هذين المتغيرين، هذه النتائج تبرز أن النمو الاقتصادي في الجزائر يمكن أن يكون أداة فعالة للحد من البطالة، بشرط أن يُعزز عبر سياسات اقتصادية ملائمة (عمر، 2020).

من خلال تحليل هذه الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة أن طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى بناءً على الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بكل دولة، ففي حين تؤكد الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول مثل الجزائر، فإن هذا الارتباط غير واضح في دول أخرى مثل ليبيا، كما تكشف الدراسات عن أهمية التوزيع الفعال للموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل البطالة المقنعة، كما في حالة قطر ومصر، توضح هذه النتائج أهمية التكيف مع السياقات المحلية عند تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبطالة والنمو الاقتصادي. تشير الدراسات إلى أن البطالة المقنعة تمثل تحديًا مستمرًا لتحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان، مما يستدعي تدخلات مستدامة ومنهجية لتعزيز الإنتاجية وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد البشرية.

المطلب الثاني: الفجوة البحثية

عند تحليل الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية حول البطالة المقنعة وأثرها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في ليبيا، يتضح أن هناك عدة جوانب لم تتم معالجتها بشكل كافٍ في الدراسات السابقة، مما يبرز أهمية الدراسة الحالية في سد هذه الفجوات.

معظم الدراسات السابقة التي تم استعراضها تركزت على تحليل البطالة أو البطالة المقنعة في دول أخرى مثل مصر وقطر والجزائر، على الرغم من أن دراسة عيسى (2021) تناولت موضوع البطالة في ليبيا، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بشكل عام، دون تخصيص كبير للبطالة المقنعة وتأثيرها المحدد على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، الدراسة الحالية، من ناحية أخرى، تستهدف بشكل مباشر ليبيا، مما يتيح فهمًا أعمق للسياق الليبي الفريد في هذا المجال.

بينما ركزت الدراسات السابقة مثل دراسة إبراهيم (2020) على البطالة المقنعة في سياق القطاع الحكومي وتأثيرها على توزيع العمالة وكفاءتها، لم تركز بشكل كبير على العلاقة بين البطالة المقنعة والإنتاجية بشكل مباشر، خاصة في السياق الاقتصادي الليبي، تركز الدراسة الحالية على هذه العلاقة بشكل أعمق، مستكشفة كيف تؤثر البطالة المقنعة على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الإنتاجية.

وبالنظر إلى أن الدراسات السابقة تغطي فترات زمنية مختلفة (على سبيل المثال، دراسة عيسى تغطي الفترة من 1980 إلى 2012)، قد لا تكون هذه الدراسات قادرة على تفسير تأثير البطالة المقنعة في السياق الليبي الحالي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة، الدراسة الحالية تهدف إلى تقديم تحليل محدث يتماشى مع الظروف الاقتصادية الحالية في ليبيا، مما يعزز من فهم تأثير البطالة المقنعة في السياق الزمني الحديث.

بالتالي، تُبرز الدراسة الحالية الحاجة إلى تحليل معمق للبطالة المقنعة في ليبيا وفهم كيف تؤثر هذه الظاهرة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في هذا السياق الفريد، من خلال سد الفجوات البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الاطار النظري

المطلب الاول: ماهية البطالة المقنعة واثرها على المجتمع

تمثل البطالة المقنعة، التي يشار إليها عادة باسم العمالة الناقصة أو البطالة المقنعة، شرطًا لا يتم فيه استخدام موارد العمل بشكل كامل، في هذا السيناريو، قد يعمل الأفراد في وظائف لا تتناسب مع مهاراتهم أو تعليمهم أو خبرتهم، أو في وظائف تكون إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما تكون عليه، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل خاص في الاقتصادات ذات القطاعات العامة الكبيرة، حيث يتم إنشاء العمالة في كثير من الأحيان لإخفاء أرقام البطالة بدلاً من تلبية متطلبات العمالة الفعلية، فالبطالة المستترة مسألة بالغة الأهمية، لأنها لا تشوه المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل لها أيضا آثار عميقة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية (علي، 2011).

تحدث البطالة المقنعة عندما تكون القوة العاملة أكبر من اللازم، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في سوق العمل، يحدث هذا غالبًا في الاقتصادات التي تكون فيها الحكومة أو القطاع العام هو صاحب العمل

المهيمن، مما يوفر وظائف لاستيعاب القوى العاملة الزائدة دون زيادة مقابلة في الإنتاجية، وفي مثل هذه الحالات، كثيرا ما يقوم العمال بأدوار تتطلب ساعات أو جهدا أقل مما يمكنهم توفيره، أو في وظائف لا تستخدم فيها مهاراتهم استخداما كافيا، ويؤدي ذلك إلى وضع يخفي فيه المستوى الحقيقي للبطالة وراء أرقام العمالة المتضخمة بشكل مصطنع (ابراهيم، 2020).

وأسباب البطالة المستترة متعددة الأوجه، وهو ينبع في كثير من البلدان النامية من مزيج من سوء التخطيط الاقتصادي، والاعتماد المفرط على العمالة في القطاع العام، وانعدام الفرص الكافية في القطاع الخاص، علاوة على ذلك، غالبًا ما يفشل عدم كفاية نظم التعليم والتدريب في إنتاج خريجين يتمتعون بمهارات تتناسب مع متطلبات سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين الباحثين عن عمل والوظائف المتاحة، ويجبر عدم التوافق هذا العديد من الأفراد على قبول وظائف لا تستخدم قدراتهم بالكامل، مما يسهم في مشكلة البطالة المقنعة (ارميص، 2013).

آثار البطالة المقنعة على المجتمع

- الأثر الاقتصادي للبطالة المقنعة

العواقب الاقتصادية للبطالة المقنعة كبيرة، اولها تؤدي إلى عدم الكفاءة في توزيع العمالة، حيث لا يتم توظيف العمال في وظائف يمكن أن يكونوا فيها أكثر إنتاجية، هذا سوء تخصيص الموارد يقلل من الناتج الاقتصادي الإجمالي ويعيق النمو، في الاقتصادات التي يعمل فيها جزء كبير من القوة العاملة في وظائف القطاع العام منخفضة الإنتاجية، قد يكافح القطاع الخاص للتنافس على المواهب، مما يزيد من تفاقم المشكلة (المهدي، 2023).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبطالة المقنعة أن تشوه المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، في حين أن معدل البطالة الرسمي قد يبدو منخفضًا، إلا أنه لا يعكس بدقة الحالة الحقيقية لسوق العمل، حيث يعمل العديد من العمال بشكل ناقص أو يعملون في وظائف لا تتناسب مع مستويات مهاراتهم، يؤدي ذلك إلى شعور زائف بالاستقرار الاقتصادي، وإخفاء نقاط الضعف الأساسية في الاقتصاد (علي، 2011).

- الأثر الاجتماعي للبطالة المقنعة

والآثار الاجتماعية للبطالة المقنعة عميقة بنفس القدر، على المستوى الفردي، تؤدي العمالة الناقصة إلى مجموعة من النتائج السلبية، بما في ذلك عدم الرضا الوظيفي، وانخفاض الروح المعنوية، والشعور بالإمكانات الضائعة، قد يشعر العمال غير القادرين على العثور على وظائف تتناسب مع مهاراتهم ومؤهلاتهم بالتقليل من قيمتها وإحباطها، مما قد يؤدي إلى فك الارتباط وانخفاض الإنتاجية، بمرور الوقت، يؤدي هذا إلى تآكل أخلاقيات العمل ودوافع القوى العاملة، مما يزيد من إدامة دورة الإنتاجية المنخفضة (الغيطاني، 2023).

البطالة المقنعة لها أيضًا آثار مجتمعية أوسع، وفي كثير من الحالات، يؤدي ذلك إلى تفاقم التفاوت في الدخل، حيث إن العمال الذين يعملون في وظائف منخفضة الإنتاجية غالبا ما يكسبون أقل من نظرائهم الأكثر استخداما، يؤدي ذلك إلى التقسيم الطبقي الاجتماعي، حيث يقع جزء كبير من السكان في شرك وظائف منخفضة الأجر ومنخفضة المهارات مع فرصة ضئيلة للتقدم، ومن شأن عدم المساواة في الدخل الناتج عن ذلك أن يؤجج الاضطرابات الاجتماعية ويسهم في الشعور بالحرمان من الحقوق بين قطاعات كبيرة من السكان (عيسى، 2021).

معالجة البطالة المقنعة

وتتطلب معالجة البطالة المستترة نهجا متعدد الأوجه يعالج كلا من البعدين الاقتصادي والاجتماعي للمشكلة، تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في تحسين المواءمة بين التعليم وسوق العمل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين التدريب المهني، وزيادة فعالية التوجيه الوظيفي، وتوثيق التعاون بين المؤسسات التعليمية وأرباب العمل، ومن خلال ضمان حصول الخريجين على المهارات والمعارف المطلوبة، يمكن الحد من عدم التوافق بين الباحثين عن عمل والوظائف المتاحة.

ومن الاستراتيجيات الهامة الأخرى تعزيز نمو القطاع الخاص وتنظيم المشاريع، وفي كثير من الحالات، تكون هيمنة القطاع العام على العمالة نتيجة لضعف القطاع الخاص الذي لا يستطيع توليد فرص عمل كافية، ومن خلال تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر لتطوير الأعمال التجارية والابتكار، يمكن للحكومات أن تساعد في حفز خلق فرص العمل في القطاع الخاص، مما يقلل من الحاجة إلى فرص عمل مصطنعة في القطاع العام (علي، 2011).

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون إصلاحات سوق العمل ضرورية للحد من انتشار البطالة المقنعة، وقد ينطوي ذلك على إعادة هيكلة العمالة في القطاع العام للتركيز على الكفاءة والإنتاجية، بدلا من مجرد توفير الوظائف من أجل الحد من البطالة الواضحة، قد تكون مثل هذه الإصلاحات صعبة سياسياً، لكنها ضرورية لإنشاء سوق عمل أكثر استدامة وديناميكية.

المطلب الثاني: اثر البطالة المقنعة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في ليبيا

معدل البطالة في ليبيا إنخفض معدل البطالة في ليبيا إلى 18.74 بالمئة في عام 2023، وبشكل عام، يظهر ارتفاعًا في معدلات البطالة في ليبيا على مدار الفترة الزمنية المدروسة، هذا يعني أن نسبة الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولكنهم عاطلون عنه زادت خلال هذه السنوات (Statista, 2024).

جدول 1: النمو الاقتصادي في ليبيا.

المؤشر الاقتصادي	القيمة الحالية	القيمة السابقة	الوحدة / العملة
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	12.6%	-3.7%	نسبة مئوية (%)
معدل البطالة	18.5%	19.3%	نسبة مئوية (%)
معدل التضخم	2.3%	2%	نسبة مئوية (%)
سعر الفائدة	3%	3%	نسبة مئوية (%)
الميزان التجاري	96391699029	-	مليون SOUND
الحساب الجاري	4410021801	-	مليون SOUND
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	23.3%	13.3%	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	83%	55%	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الميزانيات الحكومية	8.5%	23.6%	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
معدل ضرائب الشركات	20%	-	نسبة مئوية (%)
معدل ضريبة الدخل الشخصي	10%	10%	نسبة مئوية (%)

الناتج المحلي الإجمالي

يظهر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي تحسنًا ملحوظًا حيث ارتفع من نسبة سالبة (-3.7%) إلى نسبة موجبة (12.6%)، هذا التحول الكبير يشير إلى تعافي الاقتصاد الليبي بعد فترة من الانكماش، يُعزى هذا النمو إلى عدة عوامل، مثل ارتفاع إنتاج النفط أو تحسن الظروف الاقتصادية العامة بعد فترة من التحديات. (Statista, 2024)

سوق العمل

أما بالنسبة لسوق العمل، فقد شهدت ليبيا انخفاضًا طفيفًا في معدل البطالة من 19.3% إلى 18.5%، على الرغم من أن هذا التحسن ليس كبيرًا، إلا أنه يدل على تحسن نسبي في قدرة الاقتصاد على خلق

فرص عمل جديدة، ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة مرتفعًا، مما يشير إلى أن الاقتصاد الليبي بحاجة إلى تعزيز قدرته على توفير فرص عمل أكبر للسكان.

الأسعار والتضخم

معدل التضخم في ليبيا مستقر نسبيًا عند 2.3%، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في الأسعار، التضخم المعتدل يشير عادة إلى اقتصاد صحي، حيث تتزايد الأسعار بمعدل يمكن تحمله دون أن يؤثر سلبًا على القوة الشرائية للمواطنين.

التجارة والحساب الجاري

تشير البيانات المتعلقة بالميزان التجاري والحساب الجاري إلى تحسن واضح، الميزان التجاري سجل فائضًا كبيرًا حيث ارتفع إلى 9639169 مليون وحدة، مما يشير إلى زيادة في الصادرات أو انخفاض في الواردات، بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الحساب الجاري بشكل ملحوظ إلى 44100 مليون وحدة، مما يعزز من الوضع الاقتصادي العام.

الدين الحكومي والميزانية

من جهة أخرى، شهدت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا ملحوظًا من 155% إلى 83%، هذا الانخفاض يشير إلى تحسن في إدارة الدين العام وربما زيادة في الإيرادات الحكومية أو إعادة هيكلة الدين، ومع ذلك، فإن الميزانيات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 23.6% إلى 8.5%، مما قد يعكس زيادة في النفقات أو انخفاضًا في الإيرادات الحكومية.

تعكس هذه البيانات تحسنًا ملموسًا في الاقتصاد الليبي، لكن التحديات لا تزال قائمة، خصوصًا فيما يتعلق بسوق العمل والإدارة المالية الحكومية، تحتاج ليبيا إلى مواصلة جهودها في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل واستدامة استقرار الأسعار لتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي.

ففي الاقتصاد الليبي، وجود البطالة المقنعة يعني أن عددًا كبيرًا من العاملين يتم توظيفهم في وظائف لا تستغل قدراتهم الحقيقية أو لا تتطلب وجودهم فعليًا، هذا يؤدي إلى انخفاض كفاءة العمالة لأن الموارد البشرية لا تستخدم بالشكل الأمثل، عندما تكون الكفاءة منخفضة، فإن الإنتاجية، التي تعني مقدار الإنتاج لكل عامل، تتأثر سلبًا، انخفاض الإنتاجية في القطاعات المختلفة، سواء كانت عامة أو خاصة، يؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل كمية الإنتاج الممكنة من الموارد المتاحة، بعبارة أخرى، البطالة المقنعة تعني أن ليبيا لا تحقق الفائدة القصوى من مواردها البشرية، مما يعيق تحسين الإنتاجية.

النمو الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على القدرة الإنتاجية للدولة، إذا كانت الإنتاجية منخفضة بسبب البطالة المقنعة، فإن الاقتصاد يعاني من تباطؤ في النمو، هذا التباطؤ يحدث لأن الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي، يعتمد على الإنتاجية العالية والكفاءة في استخدام الموارد، مع وجود عمالة زائدة أو غير مستغلة بشكل كافٍ، يكون النمو الاقتصادي بطيئًا لأن الاقتصاد لا يضيف قيمة كافية لزيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة، بالإضافة إلى ذلك، إنفاق الدولة على أجور العمالة الزائدة في القطاعات العامة يستنزف الموارد التي كان يمكن استخدامها في الاستثمار في مشاريع تنموية تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. (عيسى، 2021)

العلاقة بين البطالة المقنعة والإنتاجية والنمو الاقتصادي:

العلاقة بين البطالة المقنعة والإنتاجية والنمو الاقتصادي في ليبيا هي علاقة سببية متداخلة، البطالة المقنعة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، الإنتاجية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي؛ كلما كانت الإنتاجية مرتفعة، زاد الناتج المحلي الإجمالي وتحسنت قدرة الاقتصاد على النمو، في المقابل، عندما تكون البطالة المقنعة مرتفعة، يتراجع النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد لا يستفيد بشكل كامل من موارده البشرية. (عمر، 2020)

الخلاصة أن البطالة المقنعة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، والذي ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي في ليبيا، معالجة هذه المشكلة تتطلب سياسات فعالة لتحسين كفاءة سوق العمل، مثل إعادة هيكلة القطاعات التي تعاني من زيادة في عدد العمالة غير الضرورية، وتشجيع التدريب والتأهيل لزيادة إنتاجية العمالة، وتوجيه الموارد إلى الاستثمارات التي تعزز النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المنهجية

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعَدّ من أبرز المناهج المستخدمة في الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، يتيح هذا المنهج فحص وتحليل الظواهر والتعرف على طبيعتها وأبعادها المختلفة، من خلال وصف الوضع الراهن وتحليل العلاقات بين المتغيرات، في سياق هذه الدراسة، يهدف المنهج الوصفي التحليلي إلى تقديم فهم معمق لمشكلة البطالة المقنعة في ليبيا، واستكشاف تأثيراتها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

تم استخدام الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، يُعتبر الاستبيان أداة فعّالة في جمع المعلومات من عدد كبير من الأفراد بطريقة سريعة ومنظمة، تم تصميم الاستبيان بعناية ليتضمن أسئلة تغطي مختلف جوانب مشكلة البطالة المقنعة، بما في ذلك تأثيراتها على كفاءة النمو الاقتصادي، الإنتاجية في المؤسسات الحكومية، والسياسات الحكومية المتعلقة بتلك المشكلة، تم صياغة الأسئلة بطريقة تتيح للمشاركين التعبير عن آرائهم وتجاربهم بشكل دقيق.

تم توزيع الاستبيان إلكترونيًا على عينة مكونة من 359 فردًا من المجتمع الليبي، حيث تم اختيار هؤلاء المشاركين بناءً على معايير تهدف إلى ضمان تمثيل متوازن لمختلف شرائح المجتمع، يُعتقد أن هذه العينة تعكس بشكل جيد التوزيع الديموغرافي في ليبيا، مما يعزز من موثوقية النتائج التي سيتم استخلاصها من هذه الدراسة.

الجدول رقم 1: جنس العينة

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	250	69%
أنثى	109	30.3%

الجدول رقم 2: عمر العينة

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
25-18 سنة	149	41.5%
30-26 سنة	79	22.0%
49-31 سنة	116	32.3%
50 وما فوق	15	4.2%

الجدول رقم 3: المستوى التعليمي

المستوى	العدد	النسبة المئوية
المدرسة الثانوية	41	11.4%
الدبلوم	126	35.1%
البكالوريوس	118	33.1%
الدراسات العليا	74	20.6%

التحليل الاحصائي

جدول 2: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية.

المتغير	كفاءة النمو الاقتصادي	الإنتاجية في المؤسسات الحكومية	السياسات الحكومية	معدلات البطالة المقنعة	القدرة التنافسية الاقتصادية
كفاءة النمو الاقتصادي	1.000	0.682	0.524	0.723	0.654
الإنتاجية في المؤسسات الحكومية	0.682	1.000	0.463	0.541	0.682
السياسات الحكومية	0.524	0.463	1.000	0.654	0.541
معدلات البطالة المقنعة	0.723	0.541	0.654	1.000	0.682
القدرة التنافسية الاقتصادية	0.654	0.682	0.541	0.682	1.000

الجدول الذي يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية يعرض العلاقات الارتباطية بين خمس متغيرات أساسية ذات صلة بالنمو الاقتصادي في ليبيا، هذه المتغيرات تشمل: كفاءة النمو الاقتصادي، الإنتاجية في المؤسسات الحكومية، السياسات الحكومية، معدلات البطالة المقنعة، والقدرة التنافسية الاقتصادية، كل قيمة في الجدول تمثل معامل الارتباط بين زوج من المتغيرات، وهي تتراوح بين 0 (غياب الارتباط) و1 (ارتباط تام).

شرح العلاقات بين المتغيرات:

1. كفاءة النمو الاقتصادي:

- معامل الارتباط بين كفاءة النمو الاقتصادي والإنتاجية في المؤسسات الحكومية هو (0.682)، مما يشير إلى علاقة قوية بين هذين المتغيرين، هذا يعني أن زيادة الإنتاجية في المؤسسات الحكومية ترتبط بزيادة كفاءة النمو الاقتصادي في البلاد.
- معامل الارتباط بين كفاءة النمو الاقتصادي والسياسات الحكومية هو (0.524)، هذا يشير إلى وجود علاقة متوسطة بين هذين المتغيرين، حيث أن السياسات الحكومية تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة النمو، لكنها ليست العامل الوحيد المؤثر.
- العلاقة بين كفاءة النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة المقنعة قوية للغاية (0.723)، مما يدل على أن ارتفاع معدلات البطالة المقنعة يرتبط بانخفاض كفاءة النمو الاقتصادي.
- هناك أيضًا ارتباط قوي بين كفاءة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية الاقتصادية (0.654)، مما يشير إلى أن تحسين النمو الاقتصادي يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

2. الإنتاجية في المؤسسات الحكومية:

- العلاقة بين الإنتاجية في المؤسسات الحكومية والسياسات الحكومية هي (0.463)، وهي علاقة متوسطة تُظهر أن السياسات الحكومية لها دور مهم في تعزيز الإنتاجية، ولكن هناك عوامل أخرى يجب أخذها في الاعتبار.

- معامل الارتباط بين الإنتاجية في المؤسسات الحكومية ومعدلات البطالة المقنعة هو (0.541)، هذه العلاقة توضح أن ارتفاع البطالة المقنعة يؤدي إلى تراجع في الإنتاجية داخل المؤسسات الحكومية.
- العلاقة بين الإنتاجية في المؤسسات الحكومية والقدرة التنافسية الاقتصادية هي (0.682)، مما يشير إلى أن تحسين الإنتاجية داخل المؤسسات الحكومية يسهم بشكل كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

3. السياسات الحكومية:

- العلاقة بين السياسات الحكومية ومعدلات البطالة المقنعة تبلغ (0.654)، مما يشير إلى أن فعالية السياسات الحكومية تقلل من معدلات البطالة المقنعة، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام.
- معامل الارتباط بين السياسات الحكومية والقدرة التنافسية الاقتصادية هو (0.541)، مما يشير إلى أن السياسات الحكومية الجيدة تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، على الرغم من أن هذا التأثير ليس قوياً مثل تأثير السياسات على متغيرات أخرى مثل البطالة المقنعة.

4. معدلات البطالة المقنعة:

العلاقة بين معدلات البطالة المقنعة والقدرة التنافسية الاقتصادية هي (0.682)، مما يدل على أن ارتفاع معدلات البطالة المقنعة يؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، هذا يشير إلى أن معالجة مشكلة البطالة المقنعة يعد أمراً ضرورياً لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد.

جدول 3: معيار Fornell-Larcker.

المتغير	كفاءة النمو الاقتصادي	الإنتاجية في المؤسسات الحكومية	السياسات الحكومية	معدلات البطالة المقنعة
كفاءة النمو الاقتصادي	0.683			
الإنتاجية في المؤسسات الحكومية	0.688	0.741		
السياسات الحكومية	0.626	0.593	0.828	
معدلات البطالة المقنعة	0.617	0.565	0.527	0.744

يظهر الجدول بوضوح العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة، وهي كفاءة النمو الاقتصادي، والإنتاجية في المؤسسات الحكومية، والسياسات الحكومية، ومعدلات البطالة المقنعة، والقدرة التنافسية الاقتصادية، تعكس القيم المرتفعة على القطر الرئيسي، والتي تمثل الجذر التربيعي للمتغيرات من متوسط التباين المستخرج (AVE)، استقرار وموثوقية هذه المتغيرات كعوامل مميزة داخل النموذج، من الملاحظ أن كفاءة النمو الاقتصادي ترتبط بشكل إيجابي وقوي بكل من الإنتاجية في المؤسسات الحكومية ومعدلات البطالة المقنعة، مما يشير إلى أن تحسين الإنتاجية وتقليل البطالة المقنعة يؤديان إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

المناقشة

البطالة المقنعة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، حيث تؤثر سلباً على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، نتائج الدراسة الحالية تشير بوضوح إلى أن انتشار البطالة المقنعة في القطاع الحكومي يعكس ضعفاً في استغلال الموارد البشرية ويُفضي إلى هدر في الطاقات الإنتاجية المتاحة، إذ أن الأفراد الذين يشغلون وظائف لا تتطلب كامل قدراتهم أو مهاراتهم يُساهمون بشكل محدود في زيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة العامة في المؤسسات الحكومية.

علاوة على ذلك، تُبرز النتائج أن هناك علاقة عكسية بين البطالة المقنعة والنمو الاقتصادي، فالزيادة في معدلات البطالة المقنعة ترتبط بتراجع معدلات النمو، مما يعكس تأثيراً سلبياً واضحاً على الأداء الاقتصادي الكلي، إن هذا التراجع يُعزى إلى عدة عوامل، من بينها زيادة النفقات الحكومية دون تحقيق زيادة موازية في الإنتاجية، مما يؤدي إلى تضخم الميزانية العامة دون تقديم قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد، ونتيجة لذلك، يصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، نظراً لضعف هيكله الداخلي واعتماده على توظيف غير فعّال.

إلى جانب ذلك، تسلط الدراسة الضوء على دور السياسات الحكومية السابقة في تفاقم مشكلة البطالة المقنعة، إذ أن السياسات التي شجعت على التوظيف المفرط في القطاع الحكومي دون دراسة دقيقة لاحتياجات السوق أو كفاءة الموظفين أدت إلى تضخم هذا القطاع، مما جعل من الصعب تحقيق إصلاحات اقتصادية فعّالة، هذه النتائج تشير إلى الحاجة الملحة لإعادة هيكلة القطاع الحكومي بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد، مع التركيز على تعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة أكثر إنتاجية.

النتائج

- كشفت الدراسة أن نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الحكومي يعانون من بطالة مقنعة، حيث يتم توظيفهم في وظائف لا تتطلب المهارات والخبرات التي يمتلكونها، مما يؤدي إلى هدر الموارد البشرية وتقليل الكفاءة العامة للقطاع الحكومي.
- أوضحت النتائج وجود علاقة سلبية بين معدلات البطالة المقنعة والنمو الاقتصادي في ليبيا، حيث أن زيادة معدلات البطالة المقنعة ترتبط بانخفاض ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة لتراجع الإنتاجية الفعلية للعاملين وتضخم النفقات الحكومية على أجور غير منتجة.
- أظهرت الدراسة أن المؤسسات الحكومية التي تشهد نسبًا عالية من البطالة المقنعة تعاني من انخفاض واضح في مستويات الإنتاجية، هذا الانخفاض يعود إلى توزيع المهام بشكل غير فعّال وعدم الاستفادة القصوى من قدرات الموظفين، مما يؤدي إلى تراجع الأداء العام لهذه المؤسسات.
- هناك العديد من التحديات التي تعرقل جهود إصلاح البطالة المقنعة في ليبيا، بما في ذلك ضعف الإرادة السياسية، التحديات البيروقراطية، وعدم كفاية السياسات الاقتصادية التي تحفز القطاع الخاص على استيعاب العمالة الفائضة.
- بعض السياسات الحكومية السابقة ساهمت بشكل غير مباشر في تفاقم مشكلة البطالة المقنعة، من خلال توسيع التوظيف الحكومي دون مراعاة لاحتياجات السوق أو كفاءة المؤسسات، مما أدى إلى تضخم القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.
- كشفت الدراسة أن ارتفاع معدلات البطالة المقنعة يساهم في تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي على المستوى الدولي، حيث أن عدم استغلال الموارد البشرية بشكل فعّال يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي العام وتراجع قدرة ليبيا على جذب الاستثمارات الأجنبية.

التوصيات

لذلك توصى الباحثة بضرورة تطبيق ما يلي:

- ينبغي التركيز على تحسين كفاءة القطاع الحكومي من خلال تقليل الاعتماد على التوظيف المفرط، وإعادة تقييم احتياجات القوى العاملة، وان تحقيق ذلك عبر تنفيذ سياسات تتضمن إلغاء الوظائف الزائدة أو دمجها مع وظائف أخرى، والتوجه نحو توظيف الأفراد وفقاً لمتطلبات العمل الحقيقية، مما يعزز الإنتاجية ويخفض من معدلات البطالة المقنعة.
- من الضروري توفير بيئة داعمة للابتكار، عبر تقديم حوافز للشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة، وتسهيل الوصول إلى التمويل من خلال إنشاء صناديق استثمارية مخصصة للشركات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء حاضنات أعمال تركز على تطوير الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع تجارية ناجحة، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ويقلل من الضغط على القطاع الحكومي.

- يجب نشر ثقافة الإنتاجية وأهمية تحسين الأداء الوظيفي بين العاملين في القطاعين العام والخاص، يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات توعية وورش عمل تثقيفية تستهدف الموظفين وتوضح لهم أثر البطالة المقنعة على الاقتصاد الوطني وسبل تحسين كفاءتهم الشخصية
- وضع سياسات تشغيل مبتكرة تتضمن العمل بدوام جزئي، أو العمل عن بعد، أو عقود العمل المرنة، فهذه الطريقة تساهم في تحسين توزيع العمالة بشكل أكثر كفاءة، هذه السياسات تتيح للموظفين العمل في مجالات متعددة، وبالتالي استغلال طاقاتهم بشكل أفضل وتقليل من البطالة المقنعة.
- من المهم مراجعة نظام الحوافز والترقيات في المؤسسات الحكومية لضمان أن يكون الأداء والإنتاجية هما العاملان الأساسيان في الترقية والحصول على المكافآت، هذا الإصلاح سيحفز الموظفين على تحسين أدائهم وتقليل الاعتماد على الروتين الوظيفي، مما يساهم في تقليل البطالة المقنعة ورفع مستوى الإنتاجية العامة في القطاع الحكومي.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن البطالة المقنعة تشكل تحديًا اقتصاديًا خطيرًا يؤثر بشكل مباشر على كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة، البطالة المقنعة، والتي تتجلى في وجود عدد كبير من الموظفين الذين لا يساهمون فعليًا في زيادة الإنتاجية أو الذين يتواجدون في وظائف لا تتطلب كافة مهاراتهم أو قدراتهم، تؤدي إلى تدني مستوى الكفاءة في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، هذا الوضع يخلق عبئًا ماليًا كبيرًا على الحكومة، ويؤدي إلى تآكل الموارد الاقتصادية التي يمكن استخدامها بطرق أكثر فعالية لدعم التنمية الاقتصادية.

إن تأثير البطالة المقنعة على الإنتاجية يتضح من خلال تدني مستويات الأداء في المؤسسات الحكومية وزيادة النفقات التشغيلية دون تحقيق عوائد إنتاجية متناسبة، حيث أن وجود أعداد كبيرة من الموظفين غير المنتجين يؤدي إلى تضخم في الجهاز الحكومي ويضعف من فعالية السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، يؤثر هذا النوع من البطالة سلبًا على الروح المعنوية للعاملين، حيث يؤدي شعورهم بعدم جدوى عملهم إلى انخفاض مستوى الالتزام والإبداع، مما يزيد من تدهور مستويات الإنتاجية.

من الناحية الاقتصادية، تؤدي البطالة المقنعة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث أن استنزاف الموارد المالية في دفع رواتب الموظفين غير المنتجين يحد من قدرة الحكومة على الاستثمار في مشاريع تنموية جديدة أو تحسين البنية التحتية، كما أن هذا النوع من البطالة يحد من قدرة القطاع الخاص على المنافسة، حيث أن الاعتماد الكبير على التوظيف الحكومي يعزز من ثقافة الاعتماد على الدولة بدلًا من تشجيع الابتكار وريادة الأعمال، ومن ثم، يؤدي انتشار البطالة المقنعة إلى إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي على الصعيدين المحلي والدولي.

فإن معالجة هذه المشكلة تتطلب تدخلات سياسية واقتصادية جريئة، تتضمن إصلاحات شاملة في قطاع التوظيف الحكومي، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، كما أن تحسين النظام التعليمي ليكون متوافقًا مع احتياجات سوق العمل يشكل عنصرًا حيويًا في تقليل معدلات البطالة المقنعة، وهذا يتطلب توجيه الجهود نحو تطوير مناهج تعليمية تتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة وتلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي، مما يسهم في خلق جيل جديد من العاملين المؤهلين الذين يمكنهم المساهمة بفعالية في النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

عبد السلام، علي. (2017). قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2012م). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 1(1)، 80.

سلوى جمعة عيسى. (2021)، النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا-دراسة قياسية في إطار قانون Okun المطور، "علاقة Gordon"، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 4، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 62-79.

ارميص، علي. (2013). البطالة الشبابية فى الاقتصاد الليبى. المجلة الدولية للتنمية، 2 (1)، ص 123-138.
مسعود، المهدي. (August 12 ,2023). *ظاهرة البطالة في ليبيا: الواقع والأسباب*. موقع ليبيا الاقتصادي.
البنك الدولي. (June 6 ,2023). الاقتصاد الليبي يُظهر قدرته على الصمود وإمكانية تحقيق الرخاء في خضم التحديات. *World Bank*.
هدي الغيطاني، (2023). البطالة في ليبيا أزمة متفاقمة رغم الجهود للحد من الظاهرة، منصة الصباح، *ليبيا - المؤشرات الاقتصادية*. .(n.d.)
خالد حيدر عبد علي، (2011). دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في اقليم كوردستان–العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 194-223.
على عبد الرازق ابراهيم، (2020). البطالة المقنعة في قطاع الحكومة-مع إشارة خاصة لمحافظة المنيا، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية 2 (2)، 1-40.
مالكي عمر، (2020). دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون Okun في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 13 العدد: 01، ص779-796
سباء حسين علي صادق، (2021). واقع البطالة المقنعة والتنمية المستدامة في القطاع العام القطري (دراسة ميدانية)، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الثالث - الإصدار الثالث والعشرون
Lenny Yanthiani, (2023). The Impact of Unemployment on the Economy in Indonesia, Journal of Islamic Economics and Business 2(2):112-130.
Statista. (2024, July 25) .*Unemployment rate in Libya 2023* .